الافتتاحية

العثمانيون والدراسات الحديثة

رضوان السيد

I

ما تزال البحوث حول العثمانيين وإمبراطوريتهم تقدّم جديداً كثيراً في التفاصيل. ويرجع ذلك إلى شيوع استخدام وثائق الدولة وسجلاّتها، ووثائق المجتمعات الأهلية وسجلاّتها، في البحوث والدراسات التاريخية والاجتماعية والسياسية والأنثروبولوجية. وقد أظهرَنا العالم العثماني منذ القرن السادس عشر على اهتمامٍ شديدٍ بتدوين كلّ شيءٍ من أجل الضبط من جهة، والتنظيم من جهةٍ أخرى. ويشمل هذا الاهتمام الدولة والأفراد على حدٍّ سواء، لكنّ وثائق الدولة والمؤسسات التابعة لها، بقيت أكثر مما بقيت وثائق الأفراد والفئات الاجتماعية. ورغم ما يقوله الدارسون عن غرام العثمانيين الظاهر بالتنظيم والضبط، فالواضح أنّ تقاليد التدوين والضبط تعود إلى حِقَبٍ أقدم في تاريخية المجتمعات الإسلامية، وقد بقيت منها بقايا من العصرين المملوكي والأيوبي، في حين لا نجد ظواهر ملحوظةً من هذا القبيل في مجتمعات التخوم السلجوقية قبل القرن الرابع عشر الميلادي.

على أننا عندما نتحدث عن الوثائق والسجلاّت الخاصة بالدولة والأفراد والفئات الاجتماعية، والتي تُطْلِعُنا أكثر على نبض المجتمع والمؤسسات الأهلية والرسمية وحركيتها؛ فإننا نتجاوزُ ذلك القدْر الهائل من المدوَّنات في شكل أدبياتٍ خلّفتْها النُخَبُ المثقَّفة في سائر المجالات الدينية والأدبية والتاريخية والديوانية، والتي تَعُدُّ اليوم بضعة ملايين في مكتبات المخطوطات في العالم، وفي موروثات الأُسَر والجمعيات والمعاهد والجامعات. وعلى هذه الأدبيات المخطوطة والمطبوعة كان الاعتماد في التأريخ للدول والإمبراطوريات

الإسلامية، قبل الالتفات إلى أنواع الوثائق والمكتوبات الأُخرى، والنقود والآثار للاستعانة بها كما هو الشأن منذ عدة عقودٍ مع العثمانيين.

منذ ثلاثة عقود صارت مدينة القدس نموذجاً لهذا النوع من الدراسات للتنظيم المديني، بما في ذلك التكوين الديموغرافي للمجتمع، ومؤسساته الأهلية والرسمية، ونشاطاته، والتطورات التي تعرض له عبر مدياتٍ طويلة. هناك من جهة الجداول السنوية للدولة التي تتضمن إحصاآتٍ سكانية وضريبية، وهناك الوثائق المسجّلة في المحكمة الشرعية حول الأوقاف والأصناف، والمِلْكيات والتركات، والزواج والطلاق والمهور. وهناك أخيراً الوقائع الإدارية والسياسية التي تعرضُها التسجيلات في المحكمة الشرعية نفسها، والتي كانت المؤسسة الوسيطة بين المجتمع والدولة أو سلطات الولاية. وقد كان المعتقد في الستينات أنّ «سالنامه» الدولة والولايات تنفرد وحدها بالعروض الدقيقة لسائر النواحي بما في ذلك القرى والدساكر الصغيرة؛ إلى أن جرى التنبُّه لمحفوظات المحاكم الشرعية التي تتجاوز في عرض الدقائق الاجتماعية دفاتر السالنامه والطابو ولسائر المدن والبلدان من عندنا في المشرق العربي وحتى أواسط أوروبا وآسيا. وأُضيفت لذلك كتابات الرحّالة الأوروبيين منذ القرن السادس عشر، وتقارير القناصل منذ القرن الثامن عشر، رغم التبايُن المستمرّ حول قيمة معلوماتها ومدى موضوعية الانطباعات والآراء الواردة فيها.

إنّ الواضح من العرض الموجز السابق أنّ العقود الأربعة الأخيرة شهدت نهوضاً في الدراسات العثمانية استند إلى نهج «مدرسة الحوليات» الفرنسية الأصل، والتي عُنيت في مجال التاريخ الأوروبي بتتبُّع وقائع الحياة المادية للمجتمعات على مدياتٍ طويلةٍ نسْبياً مستخدمةً كلَّ المُتاح في تجاوُزٍ للمصادر المعتبرة في التاريخانية الكلاسيكية، وضاربةً للمسلّمتين الهيغلية والفيبرية حول جمود المجتمعات الشرقية، وسلطانيتها الأبوية، واستبداديتها المقبضة.

II

وبقيت ثلاث مسائل مهمة بمنأىً عن تركيز الباحثين أو أولوياتهم: نشوء الإمارة العثمانية وتحولها إلى إمبراطورية بسرعةٍ لافتة، والمحيط الجيوسياسي للإمبراطورية، أو الإمبراطورية في محيط أو نطاق العلاقات الدولية، والتاريخ

الثقافي للإمبراطورية المتعددة الشعوب والثقافات. فالواقع أنّ المسألة الثانية (العلاقات الدولية للعثمانيين) ظلّت تُعالَجُ من ضمن تفسيرات الانحطاط العثماني وزوال الإمبراطورية، وتحت عنوان المسألة الشرقية أو الرجل المريض. والتفسير البسيط المتداوَل لهذه القضية الخطيرة (الاختلال في توازن القوة بين العثمانيين والغرب في عصر الصعود الاستعماري) يرى أنّ التسهيلات التجارية المُعطاة لبعض الدول الأوروبية تحولت إلى امتيازاتٍ سياسية واقتصادية ضربت سيادة الإمبراطورية ووحدتها، ثم حطّمها الصعود القومي، والاقتسام الإمبريالي. وقد كان الأحرى بالدارسين من الأتراك والعرب، ما داموا قد اتخذوا من دراسة فرنان بروديل المشهورة: (المتوسط في عهد فيليب الثاني) نموذجاً حقيقاً بالاقتداء، أن يتأملوا مسألة العلاقات الدولية للسلطنة من منظورٍ شاملٍ في نطاق النظام الدولي القديم، وتعديلات ذلك النظام بعد الحروب النابليونية، والأوضاع المستجدة بعد حركات العام 1848، والصعود القومي الأوروبي. فالمسألة ـ كما يرى وولف وماكنيل وجانيت أبولغد وغيرهم ـ أنّ العالم مترابطٌ منذ عشرة قرونٍ على الأقلّ بحيث يمكن الحديث لا عن «تاريخ عالميٍّ» وحسْب، بل وعن نظام عالمي؛ فأين يقع ذلك كلُّه من الرؤية الإسلامية لتقسيم المعمورة، والأشكال الثقافية والتجارية والجيوسياسية للتواصل والتبادل؟!

أما المسألة الثقافية في السلطنة فقد اقتصر الحديث بشأنها على أمرين: نظام المِلَل الذي عنى اعترافاً بالتعددية الدينية والثقافية، والتنظيم العثماني للمؤسسة الدينية الإسلامية ونَظْمها في هيكلية الدولة. بيد أنّ هذين الأمرين لا يفسّران استمرار هيمنة نمطٍ ثقافيٍّ رئيس طوال عدة قرون، كما لا تفسِّرهُ عروض Gibb وBowen للنصوص والحواشي الفقهية المتداولة في المؤسسة الدينية العثمانية.

وتبقى قضايا نشوء الدولة العثمانية واكتساحها للعالم، واستمرارها حقباً طويلةً بين الأشدّ غموضاً. فالمحيط الذي ظهرت فيه كان يشهد ضعفاً متزايداً للبيزنطيين فاقَمَهُ الزحف الصليبي المستمرّ حتى القرن الثالث عشر. لكنّ الصرب واليونانيين والروس والبلغار هؤلاء جميعاً كانوا يملكون ـ على تفاوتٍ ـ استعداداتٍ ومؤهّلاتٍ للتقدم وتزعُّم العالَم الأرثوذكسي. على أنّ الذي

حدث تقدم الإمارة الصغيرة على التخوم لتضم بين جنباتها ثلاثة عوالم: العالَم الأرثوذكسي البلقاني، والعالَم التركي الأسيوي، والعالم العربي المشرقي. وقد كان لذلك حتى الآن تفسيران أو فرضيتان: فَرَضية الغزو والغُزاة وعالَمهم الفاتح شأن ما فعله العربُ من قبل. والفَرَضية القومية: المشروع العالمي للترك الذي مثّله العثمانيون. بيد أنّ الفَرَضية الأولى يحول دون التسليم بها عدمُ معرفتنا بالأيديولوجيا التي حكمت إمارة عثمان وأولاده، وضآلة جهودهم الدعوية. أمّا الفَرَضية الثانية فيحول دون قبولها الافتقار إلى الوعي «القومي» في تلك الحقبة المبكّرة، واصطدام العثمانيين بأكثر الشعوب التركية في محيطهم بحيث لا يمكن الزعم أنّ مشروعهم كان مشروعاً تركياً شاملاً!



ينصبُّ الاهتمام في سائر أجزاء هذا الملفّ عن العثمانيين بمجلة **الاجتهاد**، على تتبع وقائع متغيرات الدراسات الحديثة والمعاصرة عنهم، إمارةً ودولةً وإمبراطورية في التنظيم الاجتماعي والإداري والسياسي والاقتصادي، وفي المحيط الذي تحركوا فيه، وفي مصائر العالَم الشاسع الأرجاء الذي قادوه لأكثر من أربعة قرون.

أمّا هذا العدد المزدوج من المجلة فيفتتح الملفّ بالتركيز على الفرضيات المستجدة حول نشوء الدولة وتحولها من إمارة إلى إمبراطورية، وتوسعاتها الأولى في أوروبا، وصراعاتها مع البيزنطيين والصفويين والمماليك. وتبرز في هذا الصدد دراسة جمال كفادار ـ أستاذ الدراسات العثمانية بجامعة هارفرد ـ عن نظريات نشوء الدولة، ودراسة أستاذ العثمانيات المشهور خليل إينالجك عن رعايا الدولة في حقبة ازدهارها. وليست للدارسين العرب إسهامات جديدةٌ في هذه المسائل. أما إنجازاتهم الجديدة في مجال التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وتاريخ الولايات العربية ضمن السلطنة، فستظهر في الأجزاء التالية من الملفّ.